أثر النخبة الحاكمة على تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. إحسان عبدالله محمد الهارش الميسري
الجامعة العالمية الاسلامية في ماليزيا

ملخص:

تحاول هذه الدراسة استيضاح أثر النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على تمكين المرأة الإماراتية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث استطاعت المرأة في دولة الإمارات نتيجة هذا الدعم من تحقيق مكاسب ونجاحات نسبية في عدد من المجالات، فضلا عن تقلدها مناصب وزارية وبرلمانية، وتخلص الدراسة التي طبقت المنهج الوصفي والتحليلي إلى أن ما حققته المرأة من انجازات يأتي في إطار توجه دولة الإمارات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي ساهمت إلى حد كبير في إحداث تغييرات ديناميكية بالنسبة لواقع المرأة، اما على المستوى المجتمعي فمازالت مطالبه ببذل المزيد من الجهد لتحقيق تطلعات المرأة في عدد من القضايا التي مازالت تشكل تحدياً لمسيرتها المهنية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النخبة الحاكمة، تمكين المرأة ،التنمية المستدامة.

Abstract:

This study attempts to clarify the impact of the ruling elite in the UAE on the empowerment of Emirati women politically, economically and socially, as a result of this support has been able to achieve relative gains and successes in all fields, as well as holding ministerial and parliamentary positions. The study concludes that women's achievements Comes within the framework of the UAE's approach towards achieving gender equality, which has contributed to a large extent in bringing about dynamic changes in the reality of women. At the community level, it is still required to do more to achieve women's aspirations in a number of issues Lt. pose a challenge for her career and social.

Keywords: ruling elite, women's empowerment, sustainable development.

مقدمة :

تمثل قضية تمكين المرأة من أهم وأبرز القضايا التي تحظى باهتمام مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية على حد سواء، وبات تفعيل دور المرأة هدفاً أممياً طويل المدى، لذلك سعت مختلف الدول ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العمل على تكريس جهودها للنهوض بواقع المرأة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي هذا الإطار تمكنت النخبة الحاكمة الإماراتية منذ تأسيس الدولة عام 1971م من دعم المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مما مكنها من تجاوز الكثير من التحديات، ومن أبرزها اختراق مجالات كانت حكراً على الرجل، ويأتي هذا الدعم ضمن سياسات أتبعتها النخبة لتعزيز دور المرأة الإمارتية لتحقيق التوازن بين الجنسين، ولتتمكن المرأة من المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة التي تشهدها الدولة في الوقت الراهن.

وتتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول كيف استطاعت النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعزز من دور المرأة في الدولة، وتمكينها من إحراز تقدماً ملموساً على عدة أصعدة .

وتنبثق من الاشكالية عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي: إلى إي حد تمكنت المرأة من تفعيل دورها سياسيا ؟ وكيف أسهمت النخبة الحاكمة في دولة الإمارات في تعزيز مكاسبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وما هي أبرز الصعوبات التي مازالت تشكل تحدياً لمسيرة المرأة في دولة الإمارات؟.

أولا : الإطار المفاهيمي للدراسة:

1- النخبة الحاكمة:

تُعرّف "النخبة" على أنها "مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسيّاً أو اجتماعيّاً مرموقاً. كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معيّن، وتجمع هذه الفئة أفضل

الكفاءات في مجال تخصصها، وقد تكون النخبة حاكمة أو غير حاكمة. والمصطلح يعدّ تعبيراً عن الامتياز والتفوق وقيمة قيادية في مؤسسة أو في المجتمع"[1].

وفي مجال العلوم السياسة يعد مفهوم النخبة السياسية من بين أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام على المستوى الأكاديمي والبحثي. وتعرف النخبة السياسية على أنها "مجموعة قليلة من الأفراد تملك القوة وتستند في وضعها المهيمن إلى مقومات معينة". ويركز هذا المفهوم على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: أولاً، عدد قليل من الأفراد، سواءً أطلق على هذا العدد القليل نخبة أو صفوة أو طبقة حاكمة أو فئة مختارة. ثانياً، امتلاك القوة، بغض النظر عن مدى هذه القوة وطريقة تحديدها. ثالثا، مقومات القوة، سواءً كانت قوة اقتصادية أو تنظيمية أو تستند إلى خصائص ثقافية أو سياسية أو بيولوجية[2].

وبرغم أن النخبة الحاكمة في الإمارات تتكون من مجموع الأسر الحاكمة في إمارات الدولة السبع، والتي كانت تمثل جزءاً من نسيج المجتمع القبلي في ذلك الحين. لكن دورها تغير كثيراً بعد قيام دولة الاتحاد، واكتسبت المزيد من "الشرعية"، التي يعرفها جورج بوردو بأنها "السلطة التي تقوم على الحق لا على القوة؛ أي على قبول المحكومين ورضاهم واعترافهم بحق الحاكم في ممارسة السلطة"[3]. وتعني "الشرعية" هنا قبول المواطنين للنظام السياسي، واعتقادهم بأن نمط الحكم المسيطر عليهم هو النمط المرغوب فيه، والذي يحقق أهدافهم ويعبر عن مصالحهم. وقد اكتسبت النخبة الحاكمة في الإمارات قبولاً من الشعب، لاسيما أنها تعبر عن مصالحهم، من خلال التوزيع العادل للثروة النفطية، هذا بجانب إرساء مقومات الدولة وحمايتها، والحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي. وبرغم أن النخبة الحاكمة في فترة ما بعد تأسيس دولة الاتحاد تعد امتداداً للنظام الذي كان قائماً قبل التأسيس، لكنها أصبحت أكثر كفاءة وفاعلية في إدارة شؤون الدولة[4].

---

[1] محمد الكافي، وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995م)، ج6، ص ص560-561.

[2] عبد الغفار رشاد محمد، **التنمية السياسية: إطار عام لجهود النخبة والمجتمع واستراتيجيات المستقبل**، ط2 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2015م)، ص183.

[3] جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد، ط2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982م)، ص ص42-46.

[4] عبدالمنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث**، ط1 (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988م)، ص59.

واستطاعت النخبة الحاكمة في الإمارات استيعاب جميع التطورات المتسارعة، وتمكنت من استثمار الثروة النفطية في تأسيس وتحديث المؤسسات والجهات الحكومية التي شكلت أساساً للدولة الحديثة. وبالتزامن مع ذلك، فقد نشأت نخب جديدة في المجتمع الإماراتي قوامها طبقة المتعلمين، وهم مخرجات المؤسسات التعليمية، حيث أصبحوا جزءاً أساسيّاً في المسيرة التنموية للدولة وطبقة وسطى أحدثت توازناً في المجتمع الإماراتي[1].كما أولت هذه النخبة المرأة اهتماماً متزايداً، وحرصت على فتح كافة المجالات أمامها، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

2- تمكين المرأة:

ويشير مفهوم "التمكين" إلى أنه إتاحة جميع الفرص، وبخاصة تلك الممكّنة من بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة مع نظرائهن الذكور؛ بمعنى أن تمكينها شرط أساسي لنجاح عملية التنمية بما في ذلك "مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي"[2].

والتمكين في المجمل يوضح حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها، والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن. اما التمكين السياسي فيعني" اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الهياكل المنتخبة ومواقع القرار، والمشاركة الكاملة فيها"، في حين نجد أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتمحور حول إزالة كافة الحواجز أمام المرأة، وإشراكها في خطط التنمية الاقتصادية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وزيادة فرص حصولها على العمل، والمساهمة في تقليل الفقر.[3]

3- التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي تصاعد الاهتمام بها بالتزامن مع تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف غير الرشيد. ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المفهوم، لاسيما أنه بدأ اقتصادياً ثم توسعت جوانبه لتشمل الجوانب الاجتماعية،

---

[1] المرجع السابق، ص259.

[2] بهجت قرني، "لغز التنمية الإنسانية العربية وعواقبه"، ضمن كتاب: **التنمية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014م)، ص87.

[3] نورة الكربي وناصر الشياد، تمكين المرأة الإماراتية..رؤية قيادة واستراتيجية دولة، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**، المجلد السادس عشر، العدد 2 ،2017م،ص168 وص169.

وظل يتوسع إلى أن أصبح مفهوماً شاملاً، ولذلك تتفاوت أبعاده ومقاييسه من مجال بحث علمي إلى مجال آخر[1]. ومن تعريفاته أنه "مجموعة واسعة من القضايا المختلفة التي تقتضي وجود فهم متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة، والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسساتية كما يحتاج صانعو القرارات إلى المعلومات لإنجاز الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة".[2]

كما أنه يعرف بأنه "تنمية قابلة للاستمرار، وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته. وتلبي التنمية المستدامة احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتعالج العناصر المترابطة للتنمية المستدامة النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، عن طريق اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها والحفاظ عليها"[3].

وترى الباحثة، أنه نظراً لتعدد المفاهيم المتعلقة بتعريف التنمية المستدامة، فضلاً عن كونه امتداداً لمفهوم التنمية الشاملة، فإن ذلك يعكس المحاولات الدولية الجادة لفهم أفضل وأوسع لأبعاد التنمية المستدامة التي باتت تشكل هدفاً استراتيجياً تسعى مختلف الدول لتحقيقه، وبالتالي ستساهم الجهود الدولية للتوصل لأنجع الحلول المستدامة، إذا توافرت الإرداة السياسية والامكانيات المالية التي ستدعم هذه الجهود، كما تبرز كذلك قضايا تمكين المرأة من ضمن الاجندات الدولية التي تعتبر قضايا تمكين المرأة أولوية بالنسبة للتوجه الدولي لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

ثانيا : :تطور أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

شكلت قضايا المرأة الإماراتية محوراً مهماً ضمن أجندة الدولة الوطنية، أدى إلى تعزيز حضورها في قطاعات الدولة الحكومية والخاصة كافة، تأكيداً لما حصلت عليه من حقوق تجاوزت مثيلاتها إقليمياً وعالمياً، وباتت قضايا تمكين المرأة وتعزيز وجودها في مواقع اتخاذ القرار انعكاساً لتعاظم

[1] الفراجي، المرجع السابق، ص166.

[2] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة** (وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014م)، ص129.

[3] عبدالكريم صادق، "نشوء مفهوم التنمية المستدامة"، ضمن **تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016م**، بيروت، ص16، على الرابط: http: //www.afedonline.org/webreport/AR/afedreport2016-ar.htm

دورها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. بعد أن عانت لسنوات طويلة من التهميش والإقصاء خصوصاً على مستوى المشاركة في الحياة العملية.

وتاريخياً، لعبت المرأة قبل اكتشاف النفط - مجتمع الغوص على اللؤلؤ- دوراً اجتماعيّاً واقتصاديّاً حيوياً وفاعلاً بسبب غياب الرجل لمدة تتراوح بين 3 الى 4 أشهر سعياً وراء الرزق مما أتاح لها تولي بعض المهام والمسؤوليات مثل تربية الأبناء، وقضاء الحاجات المعيشية، واتخاذ القرارات على مستوى الأسرة، وعلاوة على ذلك كانت تدرّ دخلاً إضافيّاً للأسرة إلى حين عودة الزوج مثل خياطة الملابس، وغزل العباءات، وصناعة السلال. أما في المجتمعات الزراعية فكانت تساعد في زراعة الأرض، وريّها وجني الثمار، وجلب المياه، بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية وتربية الماشية والدواجن وصناعة الألبان.[1]

وبالرغم من دورها القيادي الذي تم ذكره آنفاً، فإن ذلك لم يشفع لها في اختراق المنظومة الذكورية- في تلك الفترة –السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم - إذا صح التعبير فقد عانت المرأة في الإمارات على صعيد التنشئة الاجتماعية والثقافية، جملة من مظاهر الضغط الاجتماعي والثقافي، ولازمتها الصورة النمطية التي تؤطر دورها ضمن قوالب معينة وأدوار تقليدية في المجتمع إلى أن جاءت النخبة الحاكمة ومنحتها حرية التعليم والعمل وفتحت لها آفاقاً واسعة.

1- حقوق المرأة الدستورية والقانونية:

تم إقرار العديد من التشريعات الدستورية التي تكفل حقوق المرأة؛ أبرزها: المساواة بينها وبين الرجل، وحق العمل، والضمان الاجتماعي، وتمتعها بالأهلية القانونية، وحق التملك، وإدارة الأعمال، والتمتع بجميع خدمات التعليم في مختلف مراحله، فضلاً عن الرعاية الاجتماعية والصحية، والامتيازات المتعلقة بالوضع ورعاية الأطفال.[2]

2- تأطير عمل المرأة تشريعياً:

تعد التشريعات آلية مهمة من آليات تفعيل دور المرأة في عملية التنمية المستدامة، وقد بادرت الدولة بسن التشريعات لحماية حق المرأة في العمل من خلال منظومة متكاملة تتضح صورتها من

[1] هند عبدالعزيز القاسمي، **الثابت والمتغير في ثقافة المرأة في الإمارات، دراسة ميدانية**، سلسلة الرسائل العلمية "4" التي تصدر عن جمعية الاجتماعيين في دولة الإمارات، ط1 (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1998م)، ص124.

[2] عطا السيد الشعراوي، **سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون**، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011م)، ص35.

خلال مكونات عدة تختلف فيما بينها من حيث ترتيبها القانوني وقوتها الإلزامية ودرجة تدقيقها وتناولها لقضايا وجزئيات عمل المرأة، وهي كالآتي: الدستور والاتفاقيات الدولية والقوانين المنظمة لعمل المرأة في القطاعين العام والخاص، ونبدأ بالدستور الذي استوعب في نصه ما احتوته المواثيق الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان، ومبادئ، وحريات، ومن المبادئ التي نص عليها الدستور ما ورد بالمادة 14 من أن "المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم".[1]

كما يأتي توجه الدولة نحو تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وأداء واجباتها منسجماً مع مبادئ الدستور الإماراتي الذي ينص في مادته الخامسة والعشرين على المساواة الكاملة بين المواطنين، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز[2].

كما ورد في المادة 20 من الدستور "يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة"؛ فالدولة هنا معنية بتوفير مواطن العمل لمواطنيها على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز بينهم، وهو المعنى الذي يتأكد بقراءة المادة 35 من الدستور التي نصت على "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقاً لأحكام القانون...".[3]

أما على صعيد الاتفاقيات المعنية بحقوق المرأة عموماً فقد صادقت دولة الإمارات على اتفاقية "السيداو" التي تتعلق بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في 2004م. كما شكلت لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة تعمل على دراسة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية من الدول الأطراف، فالاتفاقية تتمحور حول تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في دساتيرها وقوانينها الوطنية وفرض حماية لحقوق المرأة من خلال فرض تدابير تشريعية وغير تشريعية ولنبذ كل عمل تمييزي ضدها، كما وقعت على اتفاقية عدم تشغيل النساء في الصناعة

[1] حقوق المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، **"دراسة تحليلية" صادرة عن الاتحاد النسائي العام أبوظبي، 2014م، ص36.**

[2] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، **الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، 2015، ص14.**

[3] حقوق المرأة العاملة في دولة الإمارت، **مرجع سابق، ص37.**

ليلاً لعام 1947م، كما وقعت على الاتفاقية المعنية بالمساواة في الأجور عام 1951م والاتفاقية الاخرى المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة لعام 1958م.[1]

وفي هذا الإطار نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد شهدت خلال العقود الماضية تقدماً ملموساً على صعيد التنمية الشاملة، وانعكس ذلك إيجابياً على مجمل المجالات السياسية والاجتماعية والمدنية، والمتمثلة في خفض نسبة الأمية بين النساء، والتحسن في وضع المرأة الصحي بحسب المؤشرات العالمية، وزيادة عدد السيدات اللواتي وصلن إلى مراكز قيادية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تحققت إنجازات مهمة على صعيد تحقق العدالة النوعية، وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وقد أسهمت فيها المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية[2].

وهنا نرى أن المرأة كانت جزءاً أساسياً للخطط التنموية للدولة، وحظيت باهتمام واسع ومتابعة حثيثة، الامر الذي عزز من دورها في المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة، حيث تعكس الارقام والإحصائيات التي سيتم ذكرها لاحقاً هذا التطور الواضح ،والذي بات مؤشراً قوياً على مدى إيجابية دور المرأة الإماراتية في الدولة.

رابعا: واقع المرأة الإماراتية في القوى العاملة

تزايد عدد الإماراتيات العاملات في القطاعات الحكومية والخاصة بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، وباتت اعدادهن في تزايد مستمر.

وتشغل المرأة الإماراتية نحو 66% من وظائف القطاع الحكومي (المتوسط العالمي هو 48%)، من بينها 30% من الوظائف القيادية المؤثرة، وفي مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات التي يعملن بها، وأصبحت المرأة قادرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي، فارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي عدد المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص على مستوى الدولة من نحو 11.6% في عام

[1] المرجع السابق، ص46 وص50.

[2] راشد أحمد الدردور، "حقوق المرأة الإماراتية المدنية والسياسية: دراسة مقارنة"، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 153، السنة 40، إبريل 2014م، ص ص230-231.

1995م إلى نحو 25% في عام 2010م، وفي عام 2012م تم إصدار قرار يقضي بإلزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والشركات الحكومية في الدولة[1].

كما حصلت دولة الإمارات وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين لعام 2016م على المراتب التالية على مستوى العالم، المرتبة الثامنة في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل المماثل، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، في حين حصلت على المرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي، فيما حققت المرتبة الأولى في المعيار الفرعي لنسبة الجنس عند الولادة (إناث/ذكور).[2]

خامسا: المرأة والتمكين السياسي:

يعد التمكين السياسي للمرأة في دولة الإمارات من القضايا الرئيسية التي ركزت عليها الدولة مثلما ذكرنا سابقاً، وبات حضور المرأة قوياً نسبياً مقارنة بالسابق، وذلك في الجهات المعنية بصنع القرار السياسي، مما عزز من التغيير الإيجابي الذي يحظى به وضع المرأة خلال السنوات القليلة الماضية.

وقد ترجمت الدولة توجهاتها نحو تمكين المرأة سياسياً من خلال زيادة عدد المناصب الوزارية من 4 وزيرات، إلى 8 وزيرات في التغيير الوزاري الذي تم عام 2016م، ثم أصبحن 9 وزيرات في التشكيل الوزاري الذي أُعلن عنه في أكتوبر 2017م، فضلاً عن تولي امرأة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان). وقد تولت امرأتان حقيبتين وزاريتين. بالإضافة إلى استحداث وزارتين جديدتين تولتهما سيدتان، وهما وزارة دولة لملف العلوم المتقدمة، ووزارة دولة لملف الأمن الغذائي، في دلالة واضحة على ثقة الدولة في كفاءة المرأة بوصفها صانعة قرار، وجديرة بمنحها الفرصة الكاملة. ويمثل تولي منصب الوزارة بالنسبة إلى المرأة حقاً من حقوقها السياسية والمدنية التي منحها إياها الدستور الإماراتي، وهي وظيفة مدنية بثوب سياسي ودبلوماسي؛ حيث نصت المادة (56) من الدستور الإماراتي على أن يكون اختيار الوزراء من بين مواطني الاتحاد المشهود لهم بالخبرة، من الرجال والنساء على حد سواء[3].

---

[1] محمد صادق إسماعيل، **التجربة الإماراتية.. قراءات في التجربة الاتحادية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2017م)، ص ص121-122.

[2] حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية للحكومة، https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women وقت المشاهدة في 20 فبراير 2018م.

[3] راشد الدردور، "حقوق المرأة الإماراتية المدنية والسياسية: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ص240 -241.

كما يأتي قرار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة برفع تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 في المئة من الدورة المقبلة 2019م، يأتي تتويجاً للدعم الذي تحظى به المرأة الإماراتية.[1]

وتأكيداً لما سبق، تجد الباحثة أن هذا التفهم الكبير من جانب الدولة، نحو تمكين المرأة سياسياً يأتي في سياق التوجه العالمي نحو منح المرأة الفرصة المتساوية مع الرجل، فيما يتعلق بتقلد المناصب القيادية وغيرها من الوظائف التي كانت تشكل نسبة مشاركة المرأة فيها ضئيلة للغاية، نظراً لتراجع دورها مجتمعياً لأسباب عدّة منها على سبيل المثال وليس الحصر، العادات والتقاليد التي كانت تحدّ من مشاركتها مجتمعياً ومحدودية تعليمها، بالرغم من أنها تاريخياً كانت تؤدي دوراً محورياً في دعم الأسرة ورعايتها خلال حقبة ما قبل النفط، إذ كان الرجال يغيبون شهوراً خلال رحلات الغوص التي كانت تمثل المهنة الرئيسية في ذلك الحين.

فعلى الصعيد الدبلوماسي تشغل الإماراتيات 20 في المئة من أعضاء السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي من بينهن 4 سفيرات.[2]حيث بلغ عددهن في مقر الوزارة 175 بالإضافة إلى 42 من النساء العاملات في السلك الدبلوماسي في البعثات الخارجية لدولة الإمارات.[3]

ومن بين الإنجازات التي تضاف إلى رصيد المرأة في دولة الإمارات، انتخاب الدكتورة أمل عبد الله القبيسي رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي للفصل التشريعي السادس عشر في الجلسة الأولى بتاريخ 18 نوفمبر 2015م كأول امرأة تترأس مؤسسة برلمانية في المستوى العربي. كما تعد

[1] رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 في المئة، **صحيفة البيان الإماراتية**، في 8 ديسمبر2018م، على الرابط:https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-12-08-1.3429282 ،وقت المشاهدة في 2 يناير2019م.

[2] "الخارجية والتعاون الدولي: 20 في المئة نسبة النساء في السلك الدبلوماسي بالوزارة بينهن 4 سفيرات، صحيفة **الإمارات اليوم**، في 27 أغسطس 2016م، انظر الرابط:http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-08-27-1.924965 تمت المشاهدة في 20 فبراير 2018م.

[3] دولة لإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية للحكومة، انظر الرابط: https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women .تمت المشاهدة في 20 فبراير 2018م.

أول إماراتية تفوز بعضوية المجلس عبر انتخابات تشريعية، في أول تجربة انتخابية جرت عام 2006م[1]..

وترى الباحثة أن هذه الانجازات المتسارعة تعد رصيداً مهماً بالنسبة للمرأة الإماراتية؛ فهذا الحضور السياسي والدبلوماسي القوي، وتواجدها أيضا في مواقع صنع القرار يعزز من مسيرتها التي تمثل نموذجاً متميزاً للمرأة العربية، لاسيما أن هناك الكثير من نظيراتها في الدول العربية يتطلعن إلى المكاسب التي تحققت للمرأة الإماراتية في فترة وجيزة من الزمن.

سادسا: مظاهر دعم الدولة لبرامج تعزيز وتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تقود دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة وتمكينها والعمل على توفير جميع الفرص اللازمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الوطنية، وترجمت ذلك من خلال إطلاقها حزمة من السياسات والاستراتيجيات التي تتبنى هذا التوجه، وأخذت على عاتقها الالتزام بتعليم المرأة وإشراكها في الحياة العامة، وكان لذلك الأثر الأعمق في دعم مسيرتها المهنية والتنموية.

ومن بين تلك التوجهات "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها في الإمارات 2015م-2021م" التي أطلقتها الدولة، والتي وتُعدُّ إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية -الاتحادية والمحلية- والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها، من أجل توفير حياة كريمة للمرأة لجعلها متمكنة، ريادية، مبادرة، تشارك في كل المجالات العملية التنموية المستدامة بما يحقق جودة الحياة لها[2]. كما اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي في مايو 2015م قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، والإسهام في دعم مكانة دولة الإمارات محلياً ودولياً. ويهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021م. يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تسهم في

[1] فيصل الحفيتي، **دور المجلس الوطني الاتحادي في النظام الدستوري الإماراتي.. دراسة مقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2016م) ،. ص60.

[2] "الشيخة فاطمة تدشن الاستراتيجة الوطنية لتمكين المرأة 2015م-2021م"، صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، في 8 مارس 2015م، على الرابط: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=23535&y=2015 تمت المشاهدة في 12 أكتوبر 2017م.

تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة[1]. وبالرغم من المبادرات التي أطلقها المجلس لتعزيز التوازن بين الجنسين، فإن الكثير من المؤسسات والجهات الحكومية مازالت تتلكأ في تحقيق هذا التوازن، وتحتاج إلى تدخل من الجهات العليا؛ أي إن تطبيق مثل هذه المبادرات يتطلب قرارات تتخذ من قمة الهرم السياسي، وذلك يعكس -كما ذكرنا سابقاً- أن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يرتبط إجمالاً بقرارات من الدولة، لكن على صعيد المجتمعي بشكل عام مازال يقولبها في مهن ووظائف تتناسب وتتناغم مع طبيعتها.

وقد تصدرت دولة الإمارات دول العالم العربي والإسلامي وحلت في المركز الـ42 عالمياً على مؤشر المرأة والسلام والأمن الصادر عن معهدي "أوسلو لأبحاث السلام" و"جورج تاون للنساء والسلام والأمن"، وذلك خلال عام 2017م، ويقدم المؤشر مقياساً أشمل لقياس رفاهية المرأة من خلال الاعتماد على معايير من بينها الأمن والسلام وتمكين المرأة، ويشمل هذا التصنيف 153 بلداً حول العالم. ويقيس المؤشر الاندماج في المجتمع في نواحي التعليم والتوظيف، والعدالة من حيث القوانين، والتمييز بين الجنسين، والأمن من حيث العنف الأسري والمجتمعي.[2]

سابعا: أبرز التحديات التي تواجه المرأة الإماراتية

رغم النجاحات العديدة التي أحرزتها المرأة الإماراتية والتي شهدتها مسيرتها الحافلة بالقفزات النوعية والمحطات المحورية، إلا أن هناك جملة من الملاحظات التي تستدعي الوقوف عندها لمناقشتها للوصول إلى رسم صورة واضحة ومعمقة عن واقع المرأة الإماراتية.

بالرغم من تعاظم الدعم الذي تقدمه الدولة للمرأة الإماراتية كما تم توضيحه آنفاً، فإنها لا تزال مطالبة ببذل المزيد من الجهد والحضور المجتمعي والمشاركة بقوة في تفعيل بعض قضايا المرأة الملحة، وبحث همومها ومتطلباتها، واللافت للنظر هنا أن عدد القيادات النسائية في الإمارات يتزايد بشكل ملحوظ وفي شتى المجالات، وذلك يأتي انعكاساً طبيعياً للزخم ودعم النخب الحاكمة على المستويين

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، **البوابة الإلكترونية للحكومة**، على الرابط: https://government.ae/ar-ae/information-services/social-affairs/women-and- وقت المشاهدة 1 أكتوبر 2017م.

[2] الإمارات الأولى شرق أوسطياً والـ42 عالمياً في تمكين المرأة ورفاهيتها، صحيفة **الخليج** الإماراتية، 16 ديسمبر 2017م، انظر الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/fd0df077-e6e4-4a5f-9e46-7039bf6d1f1b تمت المشاهدة في 13 مارس 2018م.

المحلي والاتحادي، وفتح المجالات على مصراعيها لانخراط المرأة دون شروط قد تحول دون مشاركتها على مستوى العمل المؤسسي وريادة الأعمال والعمل الدبلوماسي والسياسي.

ومن بين أهم التحديات التي تواجه المرأة أن التغيير الذي طرأ على هيكل الأسرة لم يصاحبه تغيير في الدور التقليدي للرجل والمرأة على حد سواء، حيث اضطرت المرأة العاملة لممارسة دورها التقليدي من تأديةٍ للأعباء المنزلية والأسرية ورعاية الأبناء والزوج، ومن جانب آخر ممارسة دورها كامرأة عاملة. ونتيجة لقيامها بالدورين معاً -التقليدي والحديث-أضيفت لها ضغوط نفسية وجسدية.[1]

وفي هذا السياق، نجد أن الحضور المكثف للمرأة يجب أن يُترجم على أرض الواقع، من خلال توظيف هذا الدعم الكبير لخدمة قضاياها، لاسيما أن عدداً من القضايا يحتاج إلى المعالجة بشكل معمق على الصعيدين المجتمعي والسياسي، ومن بين تلك القضايا إجازة الأمومة والتقاعد المبكر للمرأة وعدم ربطه بالسن، إضافة إلى تباينُ سن التقاعد على مستوى الدولة (اتحادي -محلي) والتسريع بتفعيل ملف تجنيس أبناء المواطنات.

إذ تُعَدُّ قضية تجنيس أبناء المواطنات من بين أبرز قضايا المرأة الإماراتية، ويُحسب لدولة الإمارات أنها أول دولة خليجية تحسم هذا الملف -الشائك - وتقر منح الأم جنسيتها لأبنائها[2] حيث أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قراراً في عام 2011م، يتم بموجبه منح أبناء المواطنات الجنسية الإماراتية بعد بلوغهم الـ 18 عاماً، وشرعت الدولة فيما بعد بتجنيسهم على دفعات وفترات متفاوتة.[3]

---

[1] منيرة أحمد نخرو، "تغير دور المرأة في منطقة الخليج"، ضمن ندوة **الخليج: تحديات المستقبل**، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005م)، ص462.

[2] سامية الجبالي، الأم الخليجية: مواطنة ناقصة إذا تزوجت أجنبياً، **البيت الخليجي للدراسات والنشر**، في 14 أغسطس 2017م، انظر الرابط: https://gulfhouse.org/posts/2096 /تمت المشاهدة في 6 سبتمبر2018.

[3] خليفة يصدر مرسوماً بحق أبناء المواطنات في التقدم للجنسية، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، في 30 نوفمبر 2011م، انظر الرابط: https://www.alittihad.ae/article/110847/2011/، تمت المشاهدة في 6 سبتمبر 2018م.

ويعكس ذلك رغبة الدولة في تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كما تشكل هذه القضية تحدياً كبيراً لأعداد كبيرة من المواطنات المتزوجات من غير مواطنين، خصوصاً مع ازدياد حالات زواج المواطنات من غير مواطنين، فالتسريع بتجنيس أبناء المواطنات له منافع عدة؛ من أهمها أنه سيسهم، ولو بشكل جزئي، في معالجة خلل التركيبة السكانية الذي تعاني منه الدولة، بعد أن أضحى المواطنون يشكلون أقل من 15 في المئة من نسبة السكان الكلية، إضافة إلى ذلك فإن أبناء المواطنات يمثلون جزءاً مهمّاً من النسيج المجتمعي الإماراتي، ومن ثم فإن تجنيسهم سيحقق الاستقرار الأسري والنفسي والاجتماعي.

خاتمة

شهد وضع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة تغيراً جذريّا، بفضل انتشار التعليم بمراحله كافة، وتوفر فرص العمل بمختلف قطاعاتها الإدارية والمهنية والفنية، ونتيجة لذلك تقلدت مناصب حكومية عليا أسهمت في تعزيز دورها وتمكينها سياسيّاً وثقافيّاً واقتصاديّاً. ويشكل الدور الذي قامت به النخبة الحاكمة في دولة الإمارات، محركاً أساسياً لهذا المرحلة التي وصلت لها المرأة الإماراتية، واستطاعت بفضل جملة من الاستراتيجيات والمبادرات الداعمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى مكانة متقدمة في الدولة. ورغم هذه الانجازات الكبيرة نسبياً، إلا ان المرأة في دولة الإمارات بحاجة إلى استثمار هذه النجاحات بشكل جيد لدعم قضاياها مجتمعياً.

قائمة المراجع

✓ إسماعيل ،محمد صادق .(2017) **التجربة الإماراتية.. قراءات في التجربة الاتحادية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1،).

✓ بوردو، جورج .**الدولة**، ترجمة سليم حداد، ط2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982م)،

✓ الجبالي، سامية ،الأم الخليجية: مواطنة ناقصة إذا تزوجت أجنبياً، **البيت الخليجي للدراسات والنشر**، في 14 أغسطس 2017م، انظر الرابط:

https://gulfhouse.org/posts/2096/.

✓ الحفيتي ،فيصل .(2016)، **دور المجلس الوطني الاتحادي في النظام الدستوري الإماراتي.. دراسة مقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1).

✓ **حقوق المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة،** "دراسة تحليلية" صادرة عن الاتحاد النسائي العام أبوظبي، 2014.

✓ الخارجية والتعاون الدولي: 20 في المئة نسبة النساء في السلك الدبلوماسي بالوزارة بينهن 4 سفيرات، صحيفة **الإمارات اليوم**، في 27 أغسطس 2016م، انظر الرابط:

http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-08-27-1.924965.

✓ خليفة يصدر مرسوماً بحق أبناء المواطنات في التقدم للجنسية، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، في 30 نوفمبر 2011م، انظر الرابط: https://www.alittihad.ae/article/110847/2011/، .

✓ الدردور ،راشد أحمد .(2014)، "حقوق المرأة الإماراتية المدنية والسياسية: دراسة مقارنة"، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 153، السنة 40، إبريل).

✓ دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الإلكترونية للحكومة، على الرابط:

https://government.ae/ar-ae/information-and--services/social-affairs/women.

✓ رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 في المئة، **صحيفة البيان الإماراتية**، في 8 ديسمبر2018م، على الرابط:https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-12-08-1.3429282

✓ الشعراوي ، عطا السيد.(2011)، **سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون**، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،).

✓ نخرو، منيرة أحمد، "تغير دور المرأة في منطقة الخليج"، ضمن ندوة **الخليج: تحديات المستقبل**، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005م).

✓ القاسمي ،هند عبدالعزيز(1998)، **الثابت والمتغير في ثقافة المرأة في الإمارات، دراسة ميدانية**، سلسلة الرسائل العلمية "4" التي تصدر عن جمعية الاجتماعيين في دولة الإمارات، ط1 (الشارقة: جمعية الاجتماعيين،).

✓ قرني، بهجت.(2014م)، "لغز التنمية الإنسانية العربية وعواقبه"، ضمن كتاب: **التنمية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين** ،ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

✓ الكافي، محمد، وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995م)، ج6.

✓ محمد، عبدالغفار رشاد، **التنمية السياسية: إطار عام لجهود النخبة والمجتمع واستراتيجيات المستقبل**، ط2 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2015م).

✓ المشاط، عبدالمنعم .**التنمية السياسية في العالم الثالث**، ط1 (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988م).

✓ نورة الكربي وناصر الشياد، تمكين المرأة الإماراتية..رؤية قيادة واستراتيجية دولة، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**، المجلد السادس عشر، العدد 2 ،2017م.